ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Researcher Anmar Hatim Najm
University of Mosul, College of Political Science, Iraq
Assist Professor. Mohammed Saleh Shatib
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:
anmar.23psp26@student.uomosul.edu.iq
mohammedshteeb@uomosul.edu.iq

Keywords:
Role - Sustainable peace - Enhancement - International economic relations - Angola - Colombia.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
October 1, 2025
Revised:
November 21, 2025
Accepted:
November 30, 2025
Available online:
December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

The Militarization of the Economy and Its Impact on the Stability of Arab Regimes

Abstract

The study addresses the phenomenon of militarization of the economy in Arab regimes, which have witnessed numerous military coups. This has led to the military establishment dominating all aspects of the political system in some Arab regimes, through the appointment of numerous officers to vital positions and important ministries without the assistance of the civilian elite. Furthermore, the military establishment supported the massive military spending of the armed forces, which constituted a significant economic cost that burdened the budgets of Arab countries, as military spending rates exceeded the gross domestic product. Consequently, these regimes needed other sources of funding to sustain this funding.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

طبيعة العلاقة بين عسكرة الإقتصاد وإستقرار أنظمة الحكم العربية

الباحث. انمار حاتم نجم
جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسي/ العِراق
anmar.23psp26@student.uomosul.edu.iq

أ.م.محمد صالح شطيب
جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسي/ العِراق
mohammedshteeb@uomosul.edu.iq

المُلخص

يتناول البحث ظاهرة عسكرة الإقتصاد في الأنظمة العربية التي شهدت العديد من الإنقلابات العسكرية، أدت الى هيمنة المؤسسة العسكرية على جميع مفاصل النظام السياسي في بعض الدول العربية، عبر تعيين العديد من الضباط بمناصب حيوية ووزارات مهمة دون الإستعانة بالنخبة المدنية، فضلاً عن تأييدها للإنفاق العسكري الكبير للقوات المسلحة الذي شكّل تكلفة إقتصادية كبيرة أثقلت ميزانيات الدول العربية، إذ كانت معدلات الإنفاق العسكرية تفوق الناتج المحلي، ومن ثم تحتاج هذه الأنظمة الى مصادر تمويل أخرى لديمومة هذا التمويل.

الكلِمات المفتاحية: العسكرة، الإستقرار، إقتصاد الحرب، أنظمة الحكم.

المُقدمة

بدأت ظاهرة عسكرة الإقتصاد في بعض الأنظمة العربية بعد سيطرة المؤسسات العسكرية على الأنظمة الحاكمة، وظهور قيادات في المؤسسات العسكرية تسعى لتقديم الدعم للأنظمة الحاكمة، وتعزيز بقاؤها في السلطة، عبر إشرافها على المشاريع الإقتصادية بهدف السيطرة على جزء كبير من الموارد وظهور، فضلاً عن سيطرتهم على قطاعات إقتصادية مختلفة مثل الصناعة، والبناء، والخدمات، والمشروعات الكبيرة، والإستثمارات الحيوية التي يمكن أن تترتب عن هذه الظاهرة تأثيرات عميقة على البنية الاقتصادية والسياسية للأنظمة الحاكمة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث في دراسة نشأة عسكرة الاقتصاد، فضلاً عن تحليل تأثير عسكرة الإقتصاد في إستقرار الأنظمة العربية.

إشكالية البحث

إن توظيف عسكرة الإقتصاد من بعض الدول العربية كأداة لتعزيز إستقرار أنظمتها وترسيخ نفوذها، عبر توسيع دور المؤسسة العسكرية في المجال الإقتصادي، يطرح تحديات جوهرية تتعلق ببناء الدولة ومؤسساتها، وعبر هذه الاشكالية تُثار عدة اسئلة، ما هي الآليات التي إعتمدتها بعض الدول العربية في عسكرة الإقتصاد لتحقيق إستقرار أنظمتها الحاكمة؟ وكيف أسهمت هذه الأنظمة في تعزيز هيمنتها على السلطة؟

فرضية البحث

توجد علاقة طردية بين مدى عسكرة الإقتصاد وإستقرار الأنظمة الحاكمة على المدى القصير، إذ إن زيادة سيطرة المؤسسة العسكرية على الإقتصاد تُعزز إستقرار الأنظمة الحاكمة، ولكنها قد تؤدي إلى تهديد هذا الإستقرار على المدى الطويل عبر السيطرة على القطاع الإقتصادي، وإضعاف التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

تم الركون الى المنهج الوصفي التحليلي كمنهج اساسي للبحث، والذي يهدف إلى وصف وتحليل ظاهرة عسكرة الإقتصاد في الدول العربية بشكل عام، فضلاً عن تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإقتصاد، وكيف تؤثر هذه العلاقة على إستقرار

الأنظمة الحاكمة، وتم الاستعانة كذلك بالمنهج التاريخي والذي ركز على دراسة تطور ظاهرة عسكرة الاقتصاد، وكيفية تداخل المؤسسة العسكرية في الشؤون الاقتصادية.

ولفهم كيفية تأثير عسكرة الاقتصاد، يتطلب ذلك دراسة دقيقة للعوامل التي تدفع الأنظمة الحاكمة نحو عسكرة اقتصادها وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية في الدول العربية في محاورٍ ثلاث وكما يأتي:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي.

المحور الثاني: عوامل وآليات عسكرة الإقتصاد في الدول العربية.

المحور الثالث: تأثير عسكرة الإقتصاد على إستقرار الأنظمة الحاكمة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

تُعد عسكرة الاقتصاد ظاهرة مُركبة تتداخل فيها الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إذ إنها تعكس تزايد دور المؤسسة العسكرية في إدارة الموارد الإقتصادية وتوجيهها، بما يتجاوز أدوارها التقليدية في الدفاع والأمن، ويبرز دور المؤسسة العسكرية كفاعل إقتصادي رئيس يسهم في صياغة السياسات الإقتصادية والتحكم في موارد الدولة، وتُستخدم عسكرة الإقتصاد كأداة لتعزيز إستقرار الأنظمة الحاكمة، إذ توفر هذه السياسة وسيلة لتحصين النظام السياسي ضد التحديات الإقتصادية والإجتماعية عبر السيطرة على الموارد، وضمان ولاء الفئات المستفيدة من الهيمنة الإقتصادية، ومع ذلك قد تتحول عسكرة الإقتصاد إلى عامل يؤثر سلباً في التنمية المستدامة، ويؤدي إلى تهميش القطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يثير مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها التي تتطلب فهماً دقيقاً، ومن ثم، يسعى هذا الإطار النظري إلى تفسير مفهوم العسكرة وجذورها، فضلاً عن العوامل المؤثرة على إستقرار الأنظمة الحاكمة:

اولاً: مفهوم عسكرة الإقتصاد

عسكرة الإقتصاد هو: "كمية الاستثمارات والأعمال التجارية المملوكة للجيش سواء كأفراد أم مؤسسات، الذي يعمل على تحويل إقتصاد دولة ما إلى إقتصاد عسكري تابع للجيش في معظم القطاعات الإقتصادية بدلاً من أن يكون تحت سيطرة المدنيين، وهي عسكرة تحول دون قيام الحكومة بتدبير شؤون الإقتصاد بشكل فاعل أو وضع سياسة إقتصادية دون تحكم أو تعطيل من المؤسسة العسكرية، وعسكرة الإقتصاد تحوّل الجيش إلى فاعل إقتصادي في عمليات التنمية على حساب القطاع الخاص، الشيء الذي يعرقل الإستثمار المحلي والأجنبي ويحد من نزاهته". (كداوي، 1997)

ويُعّرف أيضاً "هو إخضاع الإقتصاد وتوظيفه في خدمة القوة العسكرية أو المجهود الحربي، وتظهر هذه العسكرة في أقصى أشكالها تطرفاً في أوقات الحرب لاسيما في حالة الحرب الشاملة، حين تعمد السلطات العليا الى التدخل مباشرة في طريقة توزيع الموارد والمخصصات الإدارية، وفي توجيه وإدارة العمل والعمال، كما تراقب تلك السلطات الرواتب، والأسعار، وتعيينات حصص المواد الإستهلاكية". (الكيالي، 1990)

إن عسكرة الإقتصاد في أي دولة، هي سياسة تقود الى الهيمنة على الموارد الإقتصادية وتوجيهها من قبل المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافها المرسومة ضمن خططها التي وضعت لهذا الغرض، عبر وسائل متعددة تشمل القطاعات المدنية كافة، إذ

يتم تجاوز المهمة التي يفترض أن تُسند إلى القوات المسلحة، ثم يتم توجيه الجزء الأعظم من الموارد نحو الإسناد اللوجستي والتعبوي التثقيفي لهذه السياسة التي تعتبر من أهم مظاهر الحكم الشمولي لإدارة الدولة والاستحواذ المطلق على السلطة. (الياسري، 2009)

ثانياً: تعريف الإستقرار

يرجع إستخدام مصطلح الإستقرار السياسي(Political Stability) إلى العصر اليوناني، إذ تطرق فلاسفة اليونان القدماء إلى موضوع الإستقرار السياسي، فضلاً عن معالجته من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية بناءً على طبيعة دساتيرها. (بوضاوية، 2002)، اذ يقصد بالإستقرار السياسي: وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى النظام وأطرافه، ويقابل ذلك الإضطراب السياسي الذي ينشأ عند إختلال علاقات النظام وتحوّلها إلى صراع أو مواجهة بين مكوناته. (الصفار، 2005)

يتضمن مصطلح الإستقرار الثبات والتوازن، ويُعبّر الإستقرار في المجال السياسي عن إستقرار النظام، ويُعد الإستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي عبر قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يمكن بواسطته تحقيق الإنجازات المُراد تحقيقها في المجتمع. (باني، 2017)

إن ظاهرة الإستقرار السياسي لا تتخذ وتيرة واحدة أو منطلق متساوٍ، فما يعد إستقراراً سياسياً في دولة أو مجتمع ما لا يُشكل ذلك في دولة أو مجتمع آخر، وذلك يرتبط بإختلاف درجة التطور والوعي السياسي ونمط النظام السياسي القائم وطبيعة وضع وشكل الدولة والمجتمع، وطريقة إدارة السلطة للأحداث والتطورات الجارية طبقاً لما تُشكله هذه الأحداث من ضغوطات على المجتمع والسلطة. (ناصر، 2014)

تبعاً لذلك فإن تعريف الإستقرار يعني: "عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي" (الرشواني، 2003)، وهوظاهرة استقرار الثقافة السياسية في إستجابة، وتفاعل الأفراد معها بعدها نتاج تاريخ المجتمع من حيث قيمه ومبادئه، وتجارب مؤسساته السياسية وغير السياسية، والتنشئة الاجتماعية السياسية التي ينشأ عليها" (حسين، 1997)

المحور الثاني: عوامل وآليات عسكرة الإقتصاد في الدول العربية

تُعد عسكرة الإقتصاد ظاهرة بارزة في الدول العربية، إذ تؤدي المؤسسات العسكرية دوراً أساسياً في توجيه الإقتصاد الوطني، تعود جذور هذه الظاهرة إلى عوامل تاريخية وسياسية وإجتماعية، مثل الصراعات المستمرة والأنظمة الإستبدادية، فضلاً عن الحاجة لتعزيز إستقرار الدولة في مواجهة التحديات الاقتصادية، فهي وسيلة لتحقيق الإستقرار وتعزيز القوة الداخلية.

أولاً: عوامل نشأة وتطور عسكرة الإقتصاد في الدول العربية

مثّلت هيمنة القيادات العسكرية ودور المؤسسات العسكرية في دعم الأنظمة السياسية إحدى أبرز الظواهر التي شهدها العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما في الدول التي نالت إستقلالها بعد حقبة الإستعمار، فقد أصبحت

الإنقلابات العسكرية سمة بارزة في المشهد السياسي، وأدت إلى الإطاحة ببعض الأنظمة الملكية، والجمهورية، مما أسفر عن سيطرة المؤسسة العسكرية على الأنظمة الحاكمة، ومع تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية، لم يقتصر تأثيرها على المجالين السياسي والإداري، بل إمتد ليشمل الإقتصاد، مستفيدةً في ذلك من مجموعة من العوامل التي عززت حضورها في المشهد الإقتصادي وهي:

1- عوامل تاريخية وسياسية

شَهِدت العديد من الدول العربية تصاعد النزعة العسكرية نتيجة الحروب التحررية ضد الإستعمار، إذ إستدعت تلك الحروب تعبئة الشعب وتأسيس جيوش التحرير، وقد أدى هذا الواقع إلى تدخل الجيش في الشأن السياسي، كما حدث في المغرب، إذ سعى الملك الحسن الثاني إلى تحجيم نفوذ الجيش عبر تبني "إستراتيجية عزل الإنقلاب" لتعزيز الإستقرار والديمقراطية، أما في الجزائر، فقد إتسم النظام بطابع عسكري واضح، ما يعكس تحول جيش التحرير إلى جيش ما بعد الإستقلال، وترسيخ دور المؤسسة العسكرية في توجيه الحياة السياسية والاإجتماعية والإقتصادية. (Benchikh, 2003)

وبعد الإستقلال، واصلت الجيوش المحلية التي كانت تابعة للقوى الإستعمارية أداء دور محوري في إدارة الدولة، عبر تنفيذ سلسلة من الإنقلابات العسكرية، التي بدأت في مصر للفترة 1881- 1882 ثم العراق عام 1936، وبرزت بشكل متصاعد منذ خمسينيات القرن العشرين، وأسفرت عن ظهور أنظمة عسكرية إعتمدت على الجيش كفاعل سياسي وإقتصادي رئيسي، وقد أدى هذا التحول إلى تجاوز الجيوش لأدوارها العسكرية التقليدية، لترتبط بالسلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع غياب الرقابة المدنية وضعف مبدأ حكم القانون (ماضي، 2021)، لذا إتجه الحكام ذوو الخلفيات العسكرية الى تقديم أنفسهم كقادة مدنيين، مع الإستمرار في تمدين أجهزة الدولة، مخافة من تصاعد نفوذ الجيش الذي كان له الدور الأساسي في نشوء النظام السياسي، وبمرور الوقت، أصبح الجيش أكثر تحفظاً ازاء التغيير (Kamrava, 2000)، وقد عززت المؤسسة العسكرية دورها كعامل إستقرار سياسي وإقتصادي عبر السيطرة على عمليات التنمية والتحديث، مستفيدةً من عدة عوامل أبرزها، التماسك الإجتماعي الداخلي داخل الجيش، إلى جانب الدعم المادي والمعنوي المستمر الذي تتلقاه (Al-Masaideen, 2001)

يمكن فهم هذا النموذج في دول مثل مصر، وسوريا، والجزائر، وليبيا في فترة حكم الرئيس الأسبق معمر القذافي، وموريتانيا، واليمن تحت حكم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، إذ إختارت المؤسسة العسكرية التي أسست النظام السياسي أن تُشارك في الشأن السياسي بشكل محدود، مع الإحتفاظ بالسلطة الفعلية، تمارس المؤسسة العسكرية تأثيرها عبر عدة مؤسسات، أهمها رئاسة الجمهورية التي ترتبط بها بشكل وثيق، إذ يتولى الرئاسة عادةً عسكري سابق أو حاكم مدني تم تعيينه من قبل المؤسسة العسكرية (غمـاري، 2019)

2- أسباب أمنية وإستراتيجية

تُعد الحروب والنزاعات من أبرز العوامل التي أسهمت في تنامي الدور العسكري، إذ أدت الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية إلى توسع نفوذ الجيش إقتصادياً، تحت ذريعة دعم المجهود الحربي وضمان الأمن، وفي هذا السياق، تدخلت المؤسسة العسكرية في الإقتصاد عبر إنشاء الشركات، سواء لتحقيق مكاسب شخصية أم لدعم الإقتصاد الحربي (أحمد، 1987)، غير أن إقتصاد الحرب لا يقتصر على تعزيز القدرات العسكرية، بل يخلق بيئة مواتية للنخب السياسية للحفاظ على نفوذها، إذ يسهم في

إعادة إنتاج النخب القائمة أو حتى في ظهور نخب جديدة، غالباً ما تستفيد إقتصادياً أثناء مدة النزاع، لكن ذلك يكون على حساب ضعف الدولة وإختلال توازنها (الحرب، 2020)

فضلاً عن ذلك، فإن عسكرة الإقتصاد تؤدي إلى إنتشار ظواهر التهميش وإنعدام الأمن، إذ تلجأ بعض الأنظمة العربية إلى تعزيز الإنفاق العسكري كوسيلة لضمان إستقرارها الداخلي وتأمين ولاء الجيش والأجهزة الأمنية، وفي هذا السياق، أدت الحركات التحررية الوطنية دوراً في تصاعد الإنفاق العسكري بالدول العربية، سواء للحفاظ على الأمن والإستقرار الداخلي، أو بسبب التهديد المستمر الذي يشكله الكيان الصهيوني (الفارس ع.، 1993)

ومن بين الدوافع الرئيسة لهذا التوجه، يأتي السعي نحو تحقيق الإستقلال السياسي وتطوير الصناعة العسكرية المحلية، لا سيما ان القوى الكبرى تمارس نفوذاً كبيراً على الدول المستوردة، إذ تُدرك الدول العربية مخاطر توقف إمدادات الأسلحة في فترات الأزمات أو النزاعات المسلحة، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى التصنيع العسكري المحلي (Military Expenditure in Third World Countries, 1986)

3- أسباب إقتصادية

تُمثل النفقات العسكرية نسبة مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية، مما يعكس إتجاهاً تصاعدياً في الإنفاق العسكري، ويأتي هذا التوسع على حساب النمو الإقتصادي وعمليات التنمية، لا سيما في الدول النامية، إذ يؤدي تحويل الموارد الإقتصادية لصالح القطاع العسكري إلى تأثير سلبي مباشر على القطاعات الحيوية الأخرى، مثل الصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية (Heinke, 2016)

من جانب آخر، تُخصص الموارد الإقتصادية للصناعات العسكرية، بما يشمل رأس المال والعمالة، بكميات تفوق الطلب الفعلي في أوقات السلم، إذ تسعى الحكومات إلى الإحتفاظ بجزء من هذا الإنتاج لمواجهة أي طوارئ أو صراعات محتملة، إلا أن هذه السياسة غالباً ما تؤدي إلى فائض في الإنتاج يفوق متوسط الطلب المحلي (مراشدة، 1990)

كما وتسهم بعض الجيوش العربية في إستيعاب الشباب العاطلين عن العمل عبر إدماجهم في مشروعات إقتصادية يديرها الجيش، مثل شركات البناء، والصناعات الغذائية التي تديرها وزارة الإنتاج الحربي في مصر، ما يجعل المؤسسة العسكرية ليست مجرد قوة أمنية، بل جهةً مؤثرةً إقتصادياً، كما يؤدي إلى إستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة داخل الصناعات العسكرية، مما يعزز الإستقرار الإجتماعي، لاسيما في المراحل التي تشهد أزمات إقتصادية (هويدي، 1986)

ثانياً: الآليات الإقتصادية لعسكرة الإقتصاد في الأنظمة الحاكمة العربية

تتميز العلاقة بين السلطة والإقتصاد في الأنظمة الحاكمة العربية بالتداخل والغموض، إذ تؤدي العسكرة دوراً محورياً في توجيه الموارد الإقتصادية لدعم المؤسسة العسكرية وتعزيز إستقرار النظام، ويتجلى ذلك عبر الإنفاق العسكري المرتفع، والسيطرة على القطاعات الإقتصادية الحيوية، وتوظيف الشركات العسكرية كأدوات إقتصادية، فضلاً عن إستغلال الموارد الطبيعية لتمويل الأنشطة العسكرية، مما ينعكس على مسارات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن تفصيل هذه الآليات على النحو الآتي:

1- إرتفاع مستويات الإنفاق العسكري

يُعد الإنفاق العسكري قضية جدلية في الأوساط العلمية والسياسية وحتى الجماهيرية، إذ يتوزع على مجالات متعددة، لكل منها تأثيره الخاص على التنمية الإقتصادية، يشمل هذا الإنفاق الأجور والصيانة والتغذية والنقل، فضلاً عن شراء الأسلحة محلياً أو إستيرادها، والبحث والتطوير العسكري، والبنية التحتية من قواعد ومرافق عسكرية (نجار، 2018)، ويوضح الجدول أدناه نسبة الإنفاق الحكومي العسكري:

الجدول رقم (1)

ترتيب الدول العربية حسب مجموع الإنفاق العسكري السنوي لعام 2022

ت	الدولة	حجم الإنفاق (مليار دولار)
1	السعودية	45,60
2	الإمارات	20,36
3	الكويت	9,17
4	الجزائر	8,96
5	العراق	8,94
6	قطر	8,42
7	عُمان	6,43
8	المغرب	6,42
9	مصر	6,41
10	الأردن	2,28

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على: (Almeida, 2023)

2- سيطرة المؤسسة العسكرية على القطاعات الإقتصادية

تَشهَد الدول العربية توسعاً متزايداً في دور المؤسسة العسكرية داخل القطاعات الإقتصادية، مدفوعاً بتخصيص ميزانيات كبيرة تسهم في تعزيز دورها في المشهد الإقتصادي، ويأتي هذا التوسع إستجابةً للتحولات الإقتصادية والإجتماعية التي تشهدها المنطقة لا سيما ثورات الربيع العربي، إذ تسعى المؤسسة العسكرية إلى دعم الإستقرار والمشاركة في إدارة الموارد الإقتصادية، مما يخلق ديناميكيات جديدة في هيكلة الإقتصاد الوطني وتوزيع الموارد (Harb, 2020)

يُشكل النموذج الجزائري مثالاً بارزاً على التداخل بين المؤسسة العسكرية والقطاعات الإقتصادية، إذ تولى الجيش منذ الإستقلال، دوراً محورياً في إدارة الدولة مستغلاً الفراغ المؤسسي الذي خلفه الإستعمار الفرنسي، فعزز نفوذه عبر السيطرة على المناصب الحيوية والمصالح الإستراتيجية، وتوسّع ليشمل التصنيع والتنمية الإقتصادية والتحديث والتعبئة السياسية، واضعاً خطوطاً حمراء تُحدد مجال تدخله، لا سيما في التعيينات والترقيات العسكرية وتخصيص ميزانية الدفاع، إنعكس هذا الدور في المشهد السياسي، إذ دعم الجيش وصول الرئيس الأسبق أحمد بن بلة إلى السلطة 1962–1965، قبل أن يطيح به هواري بومدين 1965–1978 في إنقلاب عام 1965، واستمر هذا النمط مع تولي الرئاسة شخصيات عسكرية، مثل الشاذلي بن جديد 1979–1992 واليمين زروال 1995–1999، مما رسّخ هيمنة المؤسسة العسكرية على القرارين السياسي والإقتصادي، كما أدمج هواري بومدين الجيش في مشاريع تنموية كبرى، مثل مكافحة التصحر وبناء السدود، مما جعله فاعلًا رئيساً في المسار التنموي، بينما تولت القيادة العسكرية تحديد التوجهات الإستراتيجية للبلاد سياسياً وإقتصادياً (العربي، 2020)

3- التمويل والإستثمار العسكري

تؤدي المؤسسة العسكرية دوراً رئيساً في التأثير على الإقتصاد، إذ تساهم بشكل مباشر في سوق العمل عبر إنفاقها العسكري الكبير، لاسيما الموجه نحو المنتجات المحلية، إن العديد من المصانع والمؤسسات العامة والخاصة قد أُسست خصيصاً لتلبية إحتياجات القوات المسلحة الإستهلاكية، مما أسهم في خلق فرص عمل جديدة والحد من إرتفاع معدلات البطالة، في هذا السياق، عملت المؤسسة العسكرية على الإستثمار في مختلف القطاعات المرتبطة بإستهلاكها، مثل صناعة الأغذية، الملابس، وقطع الغيار، وهو ما ساهم في توفير جزء كبير من هذه المنتجات محلياً (العدوان، دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية 1975- 1995، 1999)

إعتمدت الأردن على سبيل المثال بشكل كبير على المتقاعدين العسكريين الذين يشكلون ثلثي إجمالي المتقاعدين، إذ يواجه هؤلاء المتقاعدون إنخفاضاً في مستوى دخلهم التقاعدي، مما يدفعهم إلى البحث عن فرص عمل تتيح لهم تأمين إحتياجاتهم الأساسية، ولحل هذه المشكلة، تم إنشاء المؤسسة الإقتصادية والإجتماعية للمتقاعدين العسكريين الأردنيين، التي تعمل على تنظيم المتقاعدين وتصنيفهم، وتدريبهم على الأعمال المهنية والحرفية في مجالات مثل البناء، والإعمار، والمشاريع الأقتصادية الوطنية، ومن خلال هذه البرامج، تُتاح فرص عمل وإستثمار للمؤسسة العسكرية وللمتقاعدين (العدوان، دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية 1975- 1995، 1999)

المحور الثالث: تأثير عسكرة الإقتصاد على إستقرار الأنظمة الحاكمة العربية وديناميات السلطة

تؤدي المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في الهيمنة على الأنشطة الاقتصادية، مما ينعكس بشكل مباشر على إستقرار أنظمة الحكم وديناميات السلطة، وقد نشأ هذا التوجه في إطار سعي الأنظمة الحاكمة لتعزيز نفوذها السياسي وضمان إستقرارها عبر التحكم في الموارد الاقتصادية، سواء عبر الاستثمارات المباشرة أم عبر النفوذ على القطاعات الاستراتيجية.

اولاً: دور عسكرة الإقتصاد في تعزيز إستقرار أنظمة الحكم العربية

ثانياً: تحديات عسكرة الإقتصاد وإنعكاساتها بعيدة المدى على إستقرار أنظمة الحكم العربية

أولاً: دور عسكرة الإقتصاد في تعزيز إستقرار أنظمة الحكم العربية

تُعد عسكرة الإقتصاد من الظواهر المميزة في العديد من الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، إذ تُستخدم كأداة إستراتيجية لدعم السلطة السياسية وضمان الإستقرار من خلال تأثير المؤسسة العسكرية في النشاط الإقتصادي، تتمكن الأنظمة من التحكم في الموارد الإقتصادية والصناعات الحيوية، مما يسهم في توجيه السياسات الإقتصادية والإجتماعية بما يتناسب مع أهداف النظام وقدرته على التكيف مع التحديات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، ويمكن توضيح هذه التأثيرات عبر النقاط الآتية:

1- تقليل إحتمالات الإنقلابات العسكرية

نتيجة للإستعمار الأوروبي للدول العربية وإهتمامه الأساسي بتشكيل النخب العسكرية بإعتبارها الوريث الشرعي للسلطة، أصبحت المؤسسة العسكرية الفاعل السياسي الأقوى والأكثر تنظيماً في مرحلة ما بعد الإستقلال، وقد إستمر هذا الدور المهيمن للجيش في معظم الدول العربية منذ الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين (الفيل، 2020)

تميزت فترة ما بعد الإستعمار بتوترات سياسية وإجتماعية حادة، رافقها أزمات إقتصادية متفاقمة وتنافس داخلي بين القوى المختلفة، كما حصل في مصر عبر ثورة يوليو 1952، والعراق عام 1958، وسوريا عام 1963، إلى جانب تصاعد الإحتجاجات الشعبية، وأمام هذا الوضع غير المستقر، برزت الإنقلابات العسكرية كأداة رئيسة لتغيير السلطة (بنيان، 2021)

وللتقليل من إحتمالات الإنقلابات العسكرية في الدول العربية، تبنت بعض الأنظمة مجموعة من الآليات والإستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي،عبر الآتي (اسماعيل، 2015):

أ- توفير إمتيازات إقتصادية للجيش من خلال السماح له بإنشاء شركات خاصة، مما يعزز ولاء الضباط ويشغلهم بمصالح إقتصادية مباشرة ويحول دون إنخراطهم في السياسة.

ب- تعزيز مشاركة الجيش في الأنشطة الإقتصادية عبر بناء شبكة من المصالح التي تجعل الإنخراط في الإنقلابات أمراً صعباً .

ت- تقسيم القوات العسكرية وتدوير المناصب القيادية إلى وحدات متنافسة، مثل الحرس الرئاسي أو القوات شبه العسكرية، مما يصعب على أي مجموعة تنظيم إنقلاب ناجح .

2- ضبط الأزمات الاقتصادية

تُعَد الأزمات الإقتصادية من المشكلات التي تُعيق تقدم الدول العربية، إذ تنعكس آثارها السلبية على الإستقرار المالي والإجتماعي (فارس، 2017)، ويشير تقرير التوازن العسكري لعام 2021، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) إلى إن إقتصاديات الدفاع في دول الشرق الأوسط والدول العربية لا تزال قوية، على الرغم من التحديات الإقتصادية التي واجهتها بسبب الثورات، ويعد هذا التطور جزءاً من إتجاه عالمي أوسع، إذ تُلاحِظ الدول التي تعاني من مشكلات مثل البطالة

المرتفعة وفائض الطاقات الإنتاجية في الصناعات الثقيلة، أنها تلجأ إلى تعزيز القوات المسلحة كحل لهذه الأزمات الاقتصادية (عبدالحميد، 2022)

تدخلت المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمات الإقتصادية وتوفير السلع والخدمات الأساسية، فالمؤسسة العسكرية تستغل نفوذها وهيمنتها للسيطرة على المساعدات والقروض الدولية، وتحويلها إلى مشاريع عسكرية إقتصادية عن طريق الضغط على الحكومات الأجنبية لتقديم المساعدات والقروض للمؤسسة العسكرية مباشرة، أو من خلال التأثير على عملية تخصيص المساعدات والقروض بحيث تخدم مصالح المؤسسة العسكرية، كما أنه يعزز من سلطة المؤسسة العسكرية ويجعلها أكثر إستقلالية عن الرقابة المدنية (عمر، 2019)

3- إحتواء الإحتجاجات الإجتماعية

يتجاوز تأثير المؤسسة العسكرية في الدول العربية المجالات السياسية والدفاعية ليشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وإعلامية، إذ تتدخل المؤسسة العسكرية في أوقات الأزمات الحادة سواء بإعتبارها حارسة للنظام أو من خلال ممارسة مهام محددة تهدف إلى إحتواء المشكلات الإجتماعية والمحافظة على الإستقرار السياسي، وتركز المؤسسة العسكرية على تعزيز الإستقرار من خلال مساهمات متعددة في قطاعات حيوية، مثل التعليم، والبنية التحتية، والتصنيع، والتنمية المجتمعية (إسماعيل هـ.، 2015)

ففي عام 2020، قامت القوات المسلحة الأردنية بزراعة مساحات واسعة من الأراضي لتأمين الأمن الغذائي في ظل أزمة وباء كورونا، وتزايدت أهمية هذا الدور مع تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية في 2022، على الرغم من أن القمح الأردني قد لا يكون منافساً في أسواق التصدير، إلا أن هذه الخطوة أسهمت في تعزيز المخزون الإستراتيجي للبلاد، مما يساهم في إستقرار الوضع الاقتصادي (المحاريق، 2022)

4- تعزيز الشعور بالأمن والإستقرار عبر ربط المؤسسة العسكرية بالإقتصاد

يُعَد ربط المؤسسة العسكرية بالإقتصاد أحد الوسائل الفعالة لتعزيز شعور المواطنين بالأمن والإستقرار، إذ إن هذا الإرتباط يساهم في تعزيز إنطباع قدرة النظام على إدارة الأوضاع الإقتصادية والأمنية بكفاءة، عبر زيادة الإنفاق على تسليح وتدريب الجيش، ولذا تلجأ بعض الأنظمة الحاكمة إلى دعم الإنفاق العسكري، بإعتقادها أن هذا الإنفاق يحقق مجموعة من الإيجابيات التي تصب في مصلحة النظام، ومنها:

أ- تمثل النفقات العسكرية وزيادتها إمكانية بناء جيش قوي يمكنه العمل على درء الأخطار الخارجية وفرض الإستقرار وإستتباب الأمن الداخلي واللذين يُهّيئان بيئة مناسبة لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية (بيومي، 1978)

ب- إن النفقات العسكرية المخصصة لإقامة منشآت أساسية مثل المطارات، والموانئ، والطرق، والصناعات الحربية تعمل على تنمية رأس المال القومي، ومن ثم زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، والناتج القومي (إسماعيل ع.، 2002)

ت- تعطي النفقات العسكرية قوة دفع كبيرة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وإن التقدم العلمي الذي يتحقق في مجال العسكري يمكن ان ينتقل أثره الى الصناعات المحلية (Brochier, 1959)

ثانياً: تحديات عسكرة الإقتصاد وتأثيرها على إستقرار الأنظمة العربية

تُعاني الدول العربية التي تتبنى عسكرة الإقتصاد من تحديات مرتبطة بهذه الظاهرة، لأنها ترتبط بالمؤسسة العسكرية إرتباطاً وثيقاً، فقد أصبحت أكثر تعقيداً في ظل الأزمات السياسية والإقتصادية التي شهدتها الأنظمة الحاكمة العربية، وإن من ابرز التحديات التي تواجه عسكرة الإقتصاد نحو إستقرار أنظمة الحكم العربية هي:

1- التحديات الإقتصادية

تتصارع الأنظمة العربية مع بعض التحديات الإقتصادية المعقدة التي تتشابك مع قضايا الأمن والإستقرار السياسي، عن طريق تزايد دور الجيش في الشؤون الإقتصادية لتلك الأنظمة، وتتلخص هذه التحديات من خلال الآتي:

أ- تغيير أولويات الإنفاق العام: تُشير الأدبيات الإقتصادية والسياسية إلى أن هيمنة المؤسسة العسكرية على القطاعات الإقتصادية، وإرتفاع مستويات الإنفاق العسكري، يُشكلان عبئاً مباشراً على الموارد الوطنية، ويؤثران سلباً على معدلات النمو والتنمية، فالإنفاق العام، والعسكري منه على وجه الخصوص، غالباً ما يُضعف النشاط الإقتصادي المدني، ويتسبب في إحداث خلل هيكلي في الإقتصاد من خلال تقليص الموارد المخصصة للإستثمار والإنتاج المدني، ففي الأردن، على سبيل المثال، بعد فقدان الضفة الغربية عام 1967، تركّزت الجهود التنموية على تطوير البنية التحتية في شرق الأردن، وهي منطقة أقل وفرة من حيث الموارد الطبيعية (كنعان، 1987) ، مما إضطر الدولة إلى الإعتماد على المساعدات الخارجية، وقد أدت ثبات معدلات الإنفاق العسكري، مقابل تراجع المساعدات، إلى تقليص الإنفاق التنموي، خصوصاً الإستثماري منه، الأمر الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي (الفارس ع.، 1993)

ب- غياب الشفافية والمساءلة: يساهم فساد النخبة العسكرية في إضعاف مسارات التنمية المستدامة في العديد من الدول العربية؛ إذ غالباً ما يُستغل النفوذ العسكري في توظيف الموارد الإقتصادية كالأراضي والثروات الطبيعية لخدمة مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، ويترتب على ذلك تحويل الموارد المخصصة للمشاريع التنموية إلى قنوات غير إنتاجية، مما يُعوق النمو الاقتصادي، ويُكرس الفجوة الإجتماعية، وتُفاقم خطورة هذا الفساد غياب آليات فعالة للرقابة والمحاسبة داخل المؤسسة العسكرية، إذ تتركز السلطة بيد مجموعة محدودة من الضباط المرتبطين بالنظام الحاكم (الرشيد، 1997)

كما تُمارس المؤسسات العسكرية في غالبية الدول العربية أعمالها في أجواء من السرية، دون رقابة تشريعية أو شعبية تُذكر، مما يُقوّض ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية ويُعمّق حالة عدم الإستقرار, وتُظهر أدوات التقييم مثل "مؤشر نزاهة الدفاع" إن العديد من الدول العربية، ومنها الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وعُمان، وقطر، والسعودية، ولبنان، تُواجه مستويات "حرجة" من خطر الفساد في قطاع الدفاع، في ظِلّ ضعف الرقابة وإرتفاع الإنفاق العسكري (Africa, 2019)

2- التحديات السياسية

تُثير عسكرة الإقتصاد العديد من التحديات السياسية في الدول العربية، إذ تتداخل العوامل الإقتصادية مع الأبعاد السياسية، مما يؤثر بشكل كبير على إستقرار أنظمة الحكم العربية عبر:

أ- تآكل شرعية النظام السياسي بسبب عسكرة الإقتصاد: إن هذه الظاهرة في بعض الدول العربية قد أدت إلى تآكل شرعية النظام السياسي بسبب تحوّل الهياكل الأمنية نتيجة لتدهور الدولة المركزية، مما أسفر عن تهجين الحوكمة الأمنية عبر دمج القوات النظامية مع الميليشيات أو الجهات الأمنية غير الرسمية، ما أدى إلى تشكيل هياكل أمنية وإقتصادية هجينة، تجاوزت بذلك سلطة الدولة الرسمية وخلقت نوعاً من "الشرعية الموازية"، هذه الهيمنة على الموارد الإقتصادية لم تكن مجرد وسيلة لتحسين الوضع الإقتصادي للدولة، بل كانت أساسية لتعزيز سلطة النظام الحاكم (Sayigh, 2018)

في الجزائر والسودان على حد سواء، كانت عسكرة الإقتصاد وسيلة لشراء الولاءات عبر التعيينات والمحسوبية في القطاعات الحيوية، ما أدى إلى تكلس النظام السياسي وتراجع شرعيته، هذا التوجه يعكس نمطاً من الحكم السلطوي الذي يهمّش الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، كما أوضح بعض المحللين في تحليلهم لمتانة السلطوية في المنطقة، فإن الربط بين النفوذ القسري والإمتيازات الإقتصادية للمؤسسة العسكرية ينتج نظاماً سياسياً متيناً في وجه التغيير، لكنهُ في نفس الوقت هَشْ على مستوى الشرعية والقبول الشعبي (Bellin, 2004)

ب- ضعف الديمقراطية وتدهور المؤسسات السياسية: عندما تسيطر المؤسسة العسكرية على القطاعات الإقتصادية الحيوية، يتراجع دور المؤسسات المدنية في صنع القرار، مما يؤدي إلى تآكل الديمقراطية، في هذا السياق، فالنظام السوري في فترة حكم الرئيس السابق بشار الأسد إستخدم الجيش كأداة للسيطرة على الإقتصاد، مما أدى إلى تهميش الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية، وتحول النظام إلى سلطة إستبدادية تعتمد على القوة العسكرية بدلاً من الشرعية الديمقراطية (Hinnebusch, 1990)

وتعد عسكرة الإقتصاد في بعض الدول العربية من أبرز التحديات التي تعيق مسارات التحول الديمقراطي وتعزز من إستمرارية النظم السلطوية، ففي تونس وليبيا، أدت الجيوش دوراً محورياً في الإنتقال السياسي بعد عام 2011، إلا أن استمرار نفوذها الإقتصادي والسياسي حال دون ترسيخ الحكم المدني الكامل، ففي تونس، رغم النجاحات الأولية في الإنتقال الديمقراطي، إلا أن التحديات الإقتصادية والأمنية المستمرة قد تؤدي إلى تعزيز دور الجيش في الشؤون المدنية، مما يهدد المكاسب الديمقراطية المحققة (Mikail, 2012)

ب- تركيز السلطة بيد النخبة العسكرية: تُظهر الأنظمة الشخصية نمطاً واضحاً في عسكرة الإقتصاد والسيطرة الأمنية، إذ تتميز بضعف المؤسسات الرسمية وقواعد الدعم الضيقة، ما يدفع الحاكم إلى إنشاء وحدات أمنية موازية ترتبط به شخصياً وتتجاوز القنوات المؤسسية الرسمية، وتُستخدم هذه الوحدات لتأمين النظام والحاكم، مما يؤدي إلى تركيز السلطة بيد نخبة عسكرية ضيقة، وتهميش المؤسسات المدنية التقليدية (Roessler, 2016)، تهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق قوة أمنية جديدة تكون موالية للنظام وفعّالة في مواجهة التهديدات الداخلية مثل الإنقلابات والإنتفاضات، وتُربط هذه القوات بوجود النظام نفسه، ما يجعل ولاءها للحاكم أقوى من ولائها للدولة أو للمجتمع (Böhmelt, 2011)

3- التحديات الإجتماعية

تؤدي سياسات عسكرة الإقتصاد في العديد من الدول العربية إلى تزايد التحديات الإجتماعية التي تساهم في تقويض إستقرار الأنظمة الحاكمة، مع تصاعد دور المؤسسة العسكرية في المجال الإقتصادي، تتفاقم المشاكل الإجتماعية التي غالباً ما تؤدي إلى تصاعد الإحتجاجات والمظاهرات الشعبية، على سبيل المثال، في سوريا، ومنذ إندلاع النزاع عام 2011، تعمقت الهيمنة العسكرية على الإقتصاد، إذ إستحوذ رجال الأعمال المرتبطون بالمؤسسة العسكرية والأمنية، مثل رامي مخلوف، ابن خال الرئيس السوري السابق بشار الأسد، على قطاعات إقتصادية إستراتيجية مثل التجارة، والإتصالات (من خلال شركة سيريتل)، والإستيراد، وحتى شبكات تهريب السلع، في المقابل، إنهارت الطبقة الوسطى، وتدهورت الأوضاع الإقتصادية لغالبية السكان بسبب تداعيات الحرب، وتوقف الخدمات، وفقدان فرص العمل، قام النظام السوري السابق بإستخدام توزيع المكافآت والإمتيازات المالية لضباط الجيش والمليشيات الموالية لضمان ولائهم، بينما بقيت الأغلبية العظمى من الشعب السوري في دائرة الفقر أو تحت خط الجوع (العشي، 2020)

وفي تونس، كانت سياسات النظام في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي تشهد إرتباطًا وثيقاً بين النخب العسكرية والأمنية والإقتصادية، مما ساهم في تفاقم الفجوة بين الدولة والمجتمع وأدى إلى شعور واسع بالحرمان والتهميش، فقد هيمنت ثلاث عائلات متصاهرة، هي عائلة الطرابلسي (زوجة الرئيس)، وعائلة بن عياد (الرئيس نفسه)، وعائلة بن بدر (صهر الرئيس)، على الإقتصاد التونسي (حمزة، الأسباب والدوافع التي ساهمت في الإنتفاضة التونسية، 2020) ، ورغم بعض التحسينات الإقتصادية التي حققها النظام، مثل تقليص الفقر وزيادة النمو، فإن الحكومة فشلت في معالجة إرتفاع معدلات البطالة وإفتقار قطاع العمل إلى الفرص العادلة، ما دفع الشباب التونسي والمتعلمين إلى تنظيم إحتجاجات تطالب بتغيير الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، هذه الإحتجاجات كانت جزءاً من الحراك الإجتماعي الذي أدى في النهاية إلى مغادرة بن علي للسلطة في عام 2011 (حمزة، الأسباب والدوافع التي ساهمت في الإنتفاضة التونسية، 2020)

الخاتمة

تُمثل عسكرة الإقتصاد في الأنظمة العربية تحدياً بنيوياً لإستقرار أنظمة الحكم، إذ إن توسيع نفوذ المؤسسة العسكرية في المجال الإقتصادي نتج فجوات إجتماعية وطبقية عميقة، من خلال تعزيز الإمتيازات الممنوحة للدوائر المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، مقابل تهميش قطاعات واسعة من السكان، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، وتنامي مشاعر الإقصاء والتهميش، إن عسكرة الإقتصاد لا تؤدي فقط إلى إضعاف مسارات التنمية المستدامة، بل تزرع أيضاً بذور الإضطرابات السياسية والإجتماعية، إذ تستخدم أدوات الدولة الإقتصادية لتكريس الولاء بدلاً من تعزيز الكفاءة والعدالة، وبدلاً من أن تكون أداة لتعزيز الإستقرار، ستُصبح عسكرة الإقتصاد عبئاً على بنية الدولة، وتفضي في كثير من الحالات إلى ردود فعل شعبية عنيفة تهدد شرعية الأنظمة ذاتها.

الإستنتاجات

1- ظهرت عسكرة الإقتصاد بعد سيطرة المؤسسة العسكرية على بعض انظمة الحكم العربية.
2- واجهت بعض الدول العربية تحديات سياسية وإقتصادية وإجتماعية أثرت على إستقرار أنظمتها الحاكمة نتيجة عسكرة إقتصادها.
3- إن عسكرة الإقتصاد قد تُحقق أهدافاً تكتيكية في دعم إستقرار النظام السياسي على المدى القصير، لكنها على المدى البعيد، قد تتحول إلى عامل مقوض للإستقرار إذا لم تُدمج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة، تقوم على إشراك القطاع المدني، وتعزيز الشفافية.

التوصيات

1- تبني الأنظمة العربية نظام إصلاح إقتصادي يعمل على تحقيق التوازن والتنافس بين الشركات وتحقيق توزيع عادل للثروات.
2- إستقلالية المؤسسة العسكرية وإقتصار واجباتها لتحقيق الأمن، وإبعادها عن المشاريع الإقتصادية.
3- إعادة هيكلة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإقتصاد، عبر تقليص التدخل المباشر وإفساح المجال أمام القطاع المدني، بما يُعزز فرص التنمية طويلة الأمد.

- **الشكر والتقدير:** أتقدم بجزيل الشكر لمكتبة للعلوم السياسية والمكتبة المركزية في جامعة الموصل لتزويدنا بالمصادر في هذا البحث.
- **تضارب المصالح:** نحنُ لا نملك أي مصالح مالية مُتضاربة أو علاقاتٍ شخصيةٍ معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذا البحث.
- **التمويل:** لا يوجد تمويل مؤسسي لهذا البحث.
- **مُساهمات المؤلفين:** قام الباحثان بالمساهمة بشكل متساوٍ في إعداد هذا البحث، تولّى الباحث الأول تحليل البيانات والمناقشة، بينما ركّز الباحث الثاني على الإشراف على الإطار النظري وصياغة المقدمة والخلفية العلمية، وقد اشترك المؤلفان معاً في تصميم الدراسة، مراجعة الأدبيات، تفسير النتائج، وصياغة الإستنتاجات النهائية، كما قاما بمراجعة النسخة النهائية والموافقة على محتواها للنشر.

المصادر

Military Expenditure in Third World Countries. (1986). London: Boston Routledge and Kegan Paul.

Africa, C. D. (2019, 11 25). *Critical Defence Corruption Risk Threatens Security and Stability in Middle East and North Africa*. Retrieved 8 29, 2025, from Transparency International Defence & Security: https://2u.pw/aEbFD https://2u.pw/aEbFD

Al-Masaideen, Y. (2001). *Democratic Transition and Political Stability in Jordan, 1989-1999.* Cairo: Masters thesis.

Almeida, P. R. (2023). *The Militry Balance 2022.* London: international Institute for Strategic Studies.

Bellin, E. (2004, 1). The Robustness of Authoritarianism in the Middle East Exceptionalism in Comparative Perspective. *Comparative Politics*, p. 149.

Benchikh, M. (2003). *Algerie- un system politique militarise.* paris.

Böhmelt, U. H. (2011). Coup-Proofing and Military. *Cope*, p. 3.

Brochier, H. (1959). *et Pierre tabatoni, Économie Financiere.* Paris: Presses Universitaires De France.

Harb, I. (2020, 11 16). *international Institute for Strategic Studies*. Retrieved 8 24, 2025, from Arab Center Washington: https://2u.pw/p9edlv1r

Heinke, S. (2016). *Global Militarization Index.* Bonn: international, Annual Report, center for conversion.

Hinnebusch, R. (1990). *Authoritarian Power and State Formation in.* London: Routledge.

Kamrava, M. (2000). Professionalization and Military-Civil Relations in the Middle East Political. *Oxford Universty perss*, p. 75.

Mikail, R. D. (2012, 1). Militaries, civilians and democracy in . *Policy Brief*, p. 2.

Roessler, P. (2016). *Ethnic Politics and State Power in Africa. The Logic of.* New York: Cambridge University Press.

Sayigh, Y. (2018, 10 30). *Hybridizing Security: Armies, Militias and Constrained Sovereignty*. Retrieved 9 1, 2025, from Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center: https://carnegieendowment.org/posts/2018/10/hybridizing-security-armies-militias

احمد السيد نجار. (ابريل, 2018). الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي*، صفحة 86.

أسعد العشي. (14 5, 2020). *ما أسباب إندلاع التوترات في عرين القيادة السورية*. تاريخ الاسترداد 2 9, 2025، من مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط: https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan

إقتصاد الحرب. (6 اكتوبر, 2020). *موقع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية*. تاريخ الاسترداد 22 اغسطس, 2025، من النزاع وعسكرة الإقتصاد: https://2u.pw/mKSDpRbD

العربي العربي. (مارس, 2020). العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية :الحدود والاشكالات. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، الصفحات 33-34.

الفساد والحكم الرشيد. (1997). الفساد والحكم الرشيد. *الفساد والحكم الرشيد* (صفحة 10). نيويورك: مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اماني عصام محمد عبدالحميد. (سبتمبر, 2022). الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، صفحة 9.

امين هويدي. (1986). *صناعة الاسلحة في إسرائيل* (المجلد 1). القاهرة: دار المستقبل العربي.

حسن موسى الصفار. (2005). *الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته* (المجلد 1). بيروت: الدار العربية للعلوم.

حسين علوان حسين. (سبتمبر, 1997). المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية. *مجلة المستقبل العربي*، صفحة 71.

خالد عثمان الفيل. (مايو, 2020). سياسات التحرير الاقتصادي واثره في العلاقات المدنية العسكرية: حالات . *مجلة سياسات عربية*، صفحة 42.

زكريا محمد بيومي. (1978). *مبادئ المالية العامة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

سامح المحاريق. (13 ابريل, 2022). *دور إقتصادي للجيش العربي*. تاريخ الاسترداد 27 اغسطس, 2025، من موقع عَمُّون: https://2u.pw/BERNyG2V

سعيدي بن شهرة وقمان عمر. (مارس, 2019). إدارة الأزمات الإقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي الأزمة الإقتصادية العالمية انموذجا. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، صفحة 40.

طاهر حمدي كنعان. (1987). *تجربة التنمية الإقتصادية في الأردن التبعية والإستقلال*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طلال محمود كداوي. (1997). *الانفاق العسكري الاسرائيلي 1965- 1990* (المجلد 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طيبي غماري. (2019). *الجندي والدولة والثورات العربي* (المجلد 1). بيروت: المركز العربي.

عادل ياسر ناصر. (ديسمبر, 2014). ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية. *المجلة السياسية والدولية*، صفحة 232.

عامر رمضان بوضاوية. (2002). *التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري* (المجلد 1). طرابلس: دار الرواد للنشر.

عبد الرزاق الفارس. (1993). *السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990 دراسة* (المجلد 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالجليل مزعل بنيان. (يونيو, 2021). اثر الإنقلابات العسكرية على الأوضاع الداخلية في موريتانيا 1978- 1986. *مجلة إكليل للدراسات الإنسانية*، صفحة 212.

عبدالرزاق الفارس. (1993). *السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990 دراسة في الاقتصاد السياسي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالفتاح ماضي. (2021). *الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث المؤسسات العسكرية*. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

عبدالوهاب الكيالي. (1990). *موسوعة السياسة* (المجلد 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

علي عبدالعزيز الياسري. (يوليو, 2009). الابعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية. *مجلة العلوم السياسية*، صفحة 221.

علي محمد مراشدة. (1990). التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب. *التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب*، 104. عمان، الاردن: الجامعة الاردنية.

عمر مرعي مسعود باني. (اكتوبر, 2017). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، صفحة 411.

عوض فاضل إسماعيل. (2002). *نظرية الإنفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية*. بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

قاتل إلهام ونش حمزة. (نوفمبر, 2020). الأسباب والدوافع التي ساهمت في الإنتفاضة التونسية. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية*، صفحة 78.

قاتل إلهام ونش حمزة. (نوفمبر, 2020). الأسباب والدوافع التي ساهمت في الإنتفاضة التونسية. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية*، صفحة 79.

منال محمد الرشواني. (ابريل, 2003). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن. *مجلة دراسات استراتيجية*، صفحة 20.

ناجي ساري فارس. (سبتمبر, 2017). آثار الأزمات الإقتصادية والمالية في الإقتصاد العراقي. *مجلة الإقتصادي الخليجي*، صفحة 123.

نايل خالد العدوان. (1999). دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية 1975- 1995. 62. عمان، الاردن: الجامعة الاردنية.

نايل خالد العدوان. (1999). دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية 1975- 1995. 64. عمان، الاردن: الجامعة الاردنية.

نبيل ابراهيم أحمد. (سبتمبر, 1987). الصناعة الحربية العربية: نظرة مستقبلية. *مجلة الباحث العربي*، صفحة 87.

هاني سليمان اسماعيل. (2015). *العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير*. الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية.

هاني سليمان إسماعيل. (2015). *العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير*. الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية.